الأمم المتحدة

E/2004/71

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 May 2004
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البندان ٦ و ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها

تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام**

موجز

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بقراره ٦/٢٠٠٣، إلى الأمين العام تحديث تقريره بشأن متابعة المؤتمرات في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. والتقرير الحالي يحدد الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتنفيذ أحكام القرار التي لها صلة بأعمال المجلس. كما يركز على المجالات التي ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير بشأنها لتعزيز التنفيذ المنسق في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقد قدم عدد من التوصيات في هذا الصدد. كما يركز التقرير الحالي على إمكانية إسهام المجلس في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥.

* E/2004/100.

** تأخر تقديم هذا التقرير نظرا لأن المدخلات بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٣ الآتية من معظم الهيئات الفرعية للمجلس وصلت بعد اختتام هذه الهيئات لدوراتها السنوية في أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو ٢٠٠٤. كذلك فإن التقرير أخذ في الحسبان قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ الذي يتناول الموضوع ذاته، والذي اعتمد في أوائل أيار/مايو.

210604 180604 04-36543 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – معلومات أساسية	١-٣	٤
ثانيا – مقدمة	٤-٨	٤
ثالثا – تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء	٩-٧٨	٦
ألف – التشجيع على اتباع نهج متكامل ومنسق	٩-١٣	٦
١ – استعراض التنفيذ عبر مواضيع شاملة لعدة قطاعات	٩-١٠	٦
٢ – تحقيق قدر أكبر من الوحدة المواضيعية وإقامة روابط متبادلة بين الأجزاء	١١-١٣	٦
بـاء – توجيه اللجان الفنية نحو التركيز على التنفيذ	١٤-٢٧	٧
١ –معلومات مستكملة عن استعراض اللجان الفنية لأساليب عملها	١٤-٢٢	٧
٢ – تحسين الروابط مع اللجان الفنية بشأن التنفيذ والمتابعة المنسقين	٢٣-٢٧	١٠
جيم – تعزيز الحصول على دعم منسق من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ المؤتمرات	٢٨-٥٣	١١
١ – تعزيز الروابط مع الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة	٢٨-٣٣	١١
٢ – بناء علاقة أوثق مع الوكالات المتخصصة والهيئات المشتركة بين الوكالات	٣٤-٣٦	١٢
٣ – توجيه أعمال اللجان الإقليمية والإفادة منها في التنفيذ والمتابعة	٣٧-٤٤	١٢
٤ – تحسين إسهام المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٤٥-٤٨	١٥
دال – تعزيز العلاقة مع المؤسسات المالية والتجارية	٤٩-٥٧	١٦
١ – إيجاد قدر أكبر من الانسجام والتنسيق والتعاون من خلال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية	٤٩-٥٣	١٦
٢ – مواصلة تعزيز الأثر المترتب على الجزء الرفيع المستوى والحوار مع رؤساء المؤسسات المالية والتجارية	٥٤-٥٧	١٧
هاء – مراعاة الولايات المحددة المناطة بالمجلس	٥٨-٧٢	١٨

١ - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٥٨-٦١	١٨
٢ - المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٦٢-٦٥	١٩
٣ - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا	٦٦-٧٠	٢٠
٤ - برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في سياق إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر	٧١-٧٢	٢١
واو - إسهام المجلس في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥	٧٣-٧٨	٢١

أولا – معلومات أساسية

١ – وفقا للمقرر ٣٠٩/٢٠٠٢، خصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزء التنسيقي من دورته لعام ٢٠٠٣ لموضوع ”دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ النتائج والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة“. وكان معروضا على المجلس تقرير من الأمين العام بشأن دور المجلس في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، الذي أعد قبل اختتام أعمال الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة بشأن المسألة ذاتها. وقد قدم الفريق العامل توصياته إلى الجمعية العامة، واعتمدت هذه التوصيات بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء. وبالقرار ذاته، قررت الجمعية العامة أيضا أن تدرج بندا بنفس العنوان في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين.

٢ – وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بقراره ٦/٢٠٠٣، أن يتخذ الخطوات اللازمة للتنفيذ الفعلي لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء ذات الصلة بأعمال المجلس ولجانه الفرعية وأن يبقي هذا التنفيذ قيد الاستعراض. كما طلب إلى الأمين العام تحديث تقريره وتوصياته المذكورة أعلاه في ضوء القرار ٢٧٠/٥٧ باء وأن يقدمه إلى المجلس في دورته الموضوعية التالية للنظر فيه.

٣ – وفي هذه الأثناء، قدم الأمين العام تقريرا يوجز فيه النهج العام والعناصر الرئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة (A/58/359).

ثانيا – مقدمة

٤ – أفلحت مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدت في العقد الماضي في توليد توافق آراء عالمي بشأن السياسات والتدابير الرامية إلى المضي في القضاء على الفقر والتنمية المستدامة وفي إضفاء أهمية متجددة على أعمال الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة، وعلى مهمتها في توجيه وتنسيق السياسات من أجل التنمية. وقد كانت هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة بمثابة المرحلة الهامة الأولى في عملية دفع قضايا التنمية إلى مقدمة جدول أعمال الهيئات المتعددة الأطراف.

٥ – وفي عام ١٩٩٥، بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعمل وفقا لنهج متكامل إزاء متابعة المؤتمرات بالتركيز على المواضيع المشتركة للمؤتمرات، بوصف ذلك وسيلة لتعزيز أثر أنشطة المتابعة والوصول إلى القدر الأمثل من النتائج. وقد شكل مؤتمر قمة الألفية انعطافا رئيسيا جديدا في هذه العملية، بإيجاد خطة جديدة لتحقيق التقارب بشأن المبادئ والأهداف

والتدابير المنسقة، وبتحويل توافق الآراء العالمي إلى أهداف محددة وغايات مرهونة بزمن معين، بدعم من الالتزام السياسي على أعلى المستويات. وفي حين أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تشمل كافة أهداف المؤتمرات والتزاماتها، فإنها، جنبا إلى جنب مع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، تزود منظومة الأمم المتحدة والحكومات وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة بإطار أساسي مشترك للتشجيع على اتخاذ تدابير يعزز بعضها البعض الآخر.

٦ - وكان عقد مؤتمرين رئيسيين في عام ٢٠٠٢، المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، بمثابة مرحلة جديدة أخرى في هذه العملية. وأدت نتائج كلا المؤتمرين إلى توجيه تركيز رئيسي على تحقيق أهداف إنمائية متفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية. وعزز هذان المؤتمران الحاجة المشتركة على نطاق واسع إلى كفالة تحقيق تركيز أشد على التنفيذ، والانتقال من المبادئ إلى الالتزامات بالعمل، وإلزام الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة لنفسها بالعمل بطريقة مترابطة ومنسقة لدعم تنفيذ نتائج المؤتمرات. وقد تم التسليم بالحاجة إلى وجود صلة وثيقة بين وضع السياسات على المستوى الحكومي الدولي والعمل التنفيذي الذي تضطلع به على المستوى القطري الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات ذات الصلة، وإلى مشاركة فعالة من قبل أصحاب المصلحة ذوي الصلة في عملية التنفيذ.

٧ - كان اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٢/٥٧ باء خطوة هامة في مجال توفير إطار لإضفاء الترابط الهندسي على مختلف عمليات التنفيذ مع الاحتفاظ بالهوية المتميزة لعمليات المتابعة بالنسبة لكل من النتائج. فهذا القرار يوفر أدوات لتحقيق تنسيق أفضل بين الأنشطة الإنمائية العالمية والإقليمية والوطنية وربط هذه العمليات معا بغية تحقيق الشكل الأمثل من التعزيز المتبادل سعيا وراء الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية.

٨ - ويشدد القرار ٢٧٠/٥٧ باء، من بين أمور أخرى، على ضرورة كفالة إيجاد صلة أقوى بين التوجيه في مجال السياسة العامة وأنشطة التنفيذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، سيكون لكل من مجالس إدارة الصناديق والبرامج دور هام تؤديه في كفالة إدماج قرارات السياسة العامة ذات الصلة في برنامج عمل هذه الصناديق والبرامج. كما سيكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور في مباشرة مسؤولياته الإشرافية إزاء هذه

الكيانات وفي تعزيز هذه الروابط من خلال أعماله وأعمال هيئاته الفرعية. وينطوي هذا القرار على عدد من الأحكام التي تتصل بصورة محددة بعمل المجلس، ومهامه الوظيفية، ودوره في التنسيق عموما. وهذا التقرير، يركز، على النحو المطلوب في قرار المجلس ٦/٢٠٠٣، تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء ذات الصلة بأعمال المجلس ولجانه الفرعية.

ثالثا – تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء

ألف – التشجيع على اتباع نهج متكامل ومنسق

١ – استعراض التنفيذ عبر مواضيع شاملة لعدة قطاعات

٩ – قررت الجمعية العامة أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق استخدام نهج شامل لعدة قطاعات، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وعمليات متابعتها. ولهذه الغاية، طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٤٢ من قرارها ٢٧٠/٥٧ باء، إلى المجلس أن يضع، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٤، برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية، استنادا إلى قائمة مركزة ومتوازنة من المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات، والواردة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك مقاصد وأهداف وغايات إعلان الألفية. ووفقا للقرار، سيزيد هذا البرنامج متعدد السنوات أيضا من القدرة على التوقع في أعمال المجلس، ويمكّن منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين من إعداد إسهاماتهم في المداولات بصورة أفضل.

١٠ – وقد رحب المجلس في قراره ٦/٢٠٠٣، بالطلب المذكور أعلاه وأعرب، في هذا الصدد، عن تصميمه على استكمال قائمة المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات وبرنامج العمل المتعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق، بهدف التوصل إلى قرار قبل انعقاد الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤، ودعا المكتب إلى بدء مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتجري حاليا المشاورات غير الرسمية برئاسة نائب رئيس المجلس، وسيقدم إلى المجلس في حينه تقرير عن نتائج هذه المشاورات.

٢ – تحقيق قدر أكبر من الوحدة المواضيعية وإقامة روابط متبادلة بين الأجزاء

١١ – قرر المجلس، في الاستنتاجات المتفق عليها ١/٢٠٠٢، أن تكون مواضيع الجزء الرفيع المستوى وجزء التنسيق ذات صلة وثيقة. فهذه الروابط لا تعزز أثر أعمال المجلس بشأن

منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل تؤدي كذلك إلى تحقيق ربط أوثق بين وضع السياسة وعملية التنفيذ. وفي الفقرة ٤٣ من قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء، تم التشديد من جديد على أن موضوعي الجزء الرفيع المستوى وجزء التنسيق ينبغي أن يكونا ذوي صلة ببعضهما البعض. ووفقا لذلك، ركز المجلس الجزء الرفيع المستوى وجزء التنسيق لعام ٢٠٠٤ على مواضيع تتصل بأقل البلدان نموا. وسيكون موضوع الجزء الرفيع المستوى ''تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا''، وسيكون أحد المواضيع لجزء التنسيق لعام ٢٠٠٤ ''اتباع نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة غايته تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا''.

١٢ - ولتحقيق مزيد من التعزيز للروابط بين توجه السياسة العامة والتنسيق، سيعقد الجزء الرفيع المستوى وجزء التنسيق في عام ٢٠٠٤ بتتابع سريع. ويقصد بذلك تيسير مشاركة صانعي السياسة العامة الرفيعي المستوى في جزء التنسيق، والإسهام في تعزيز الترابط في عمليتي وضع السياسة والتنفيذ.

التوصيات

١٣ - قد ينظر المجلس في إضفاء مزيد من الترابط المواضيعي على دورته الموضوعية بتنظيم كافة الأجزاء بحيث تدور حول مختلف جوانب موضوع ما أو حول مواضيع تتصل اتصالا وثيقا.

باء - توجيه اللجان الفنية نحو التركيز على التنفيذ

١ - معلومات مستكملة عن استعراض اللجان الفنية لأساليب عملها

١٤ - إن للجان الفنية دورا رئيسيا في متابعة تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وإدراكا لهذا الدور، دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لجنة التنمية المستدامة إلى توجيه مزيد من التأكيد على التدابير التي تمكن من التنفيذ على كافة المستويات.

١٥ - واستجابة للولاية التي منحها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، اتخذت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الحادية عشرة، في عام ٢٠٠٣، خطوات مبتكرة لإصلاح أساليب عملها. وقررت تنظيم أعمالها في سلسلة من دورات التنفيذ ذات الوجهة العملية، مدة كل منها سنتين، واعتمدت برنامج عمل لعدد من الدورات في العقد المقبل. وستستعرض اللجنة، خلال السنة الأولى، التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي

السنة الثانية، ستتخذ اللجنة قرارات سياسية بشأن التدابير العملية للتغلب على عقبات التنفيذ التي يتم تحليلها في السنة السابقة. كما قررت اللجنة أن تعزز التنفيذ على المستوى الإقليمي، خصوصا من خلال اللجان الإقليمية.

١٦ - وبدئ العمل بالدورة الزمنية لأول مرة في الدورة الثانية عشرة للجنة، المعقودة في عام ٢٠٠٤. وتميزت هذه الدورة بعدد من المستجدات. فلأول مرة، أجريت استعراضات مواضيعية من خلال مناقشات تفاعلية، ونظمت مناقشات إقليمية بصورة مشتركة بين أمانة اللجنة واللجان الإقليمية، وعقدت معارض للشراكات كما عقدت مراكز للتعلم لتعزيز تبادل الخبرة. وقد سجلت نتائج هذا الاجتماع في موجز الرئيس، الذي سيوفر أساس العمل خلال دورة السياسة العامة (الدورة الثالثة عشرة). واعتبرت الدورة الثانية عشرة عموما بداية طيبة.

١٧ - وقد طلبت الجمعية العامة، بقرارها ٢٧٠/٥٧ باء، إلى كل لجنة من اللجان الفنية أن تدرس أساليب عملها لكي يتسنى لها تحسين متابعتها لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مع التسليم بأنه ليست هناك حاجة لاتباع نهج موحد حيث إن لكل لجنة فنية خصوصيتها، مع ملاحظة أيضا أن أساليب العمل الحديثة يمكن أن تكفل على نحو أفضل استعراض التقدم المحرز في التنفيذ على جميع الصعد، وذلك استنادا إلى تقرير يتضمن توصيات يقدمها الأمين العام إلى كل من اللجان الفنية وإلى الهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أساليب عملها، وفقا للأحكام المحددة في النتائج ذات الصلة والمقررات ذات الصلة التي تتخذها كل هيئة، مع مراعاة التقدم الذي أحرزته مؤخرا في هذا الصدد بعض اللجان، وبخاصة لجنة التنمية المستدامة. وينبغي للجان الفنية والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للمجلس أن تقدم إلى المجلس في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ تقارير عن نتائج هذه الدراسة.

١٨ - وقد أعد الأمين العام تقارير مستقلة مع توصيات تنظر فيها لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة واللجنة الإحصائية، شجع فيها اللجان الفنية، من بين جهات أخرى، على التوصل إلى نتائج أكثر تركيزا بشأن المواضيع ذات الأولوية، واعتماد برامج عمل مدة كل منها سنتان، وإشراك كيانات منظومة الأمم المتحدة، والسعي إلى زيادة إسهام اللجان الإقليمية في عملها، وتعزيز الروابط مع اللجان الفنية الأخرى، وإشراك وتيسير المشاركة الفعالة للمجتمع المدني وللقطاع الخاص في عملها، والنظر في الكيفية التي قد ترغب بها الإسهام في ''الحدث الرئيسي'' في عام ٢٠٠٥[1] الذي دعا إليه القرار.

١٩ - وقد عقدت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الثانية والأربعين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٤، تبادلا أوليا للآراء بشأن تقرير الأمين العام الذي يشمل مختلف جوانب أساليب عملها وقررت أن تواصل النظر في هذه المسائل في عام ٢٠٠٥. وفي الدورة الثامنة والأربعين للجنة وضع المرأة، لوحظ أنه تم بالفعل إحراز تقدم في تنقيح أساليب عمل اللجنة وطُلب إلى المكتب أن يواصل النظر في أساليب عمل اللجنة قبل دورتها التاسعة والأربعين التي ستعقد في عام ٢٠٠٥. وطلبت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخامسة والثلاثين، إلى مكتبها القيام بدراسة أساليب عمل اللجنة لدعم المتابعة المنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وتقديم نتائج الدراسة إلى اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين. وقررت لجنة السكان والتنمية أن تنظر في أساليب عملها في دورتها الثامنة والثلاثين، التي ستعقد في عام ٢٠٠٥، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى اللجنة. ونظرت لجنة حقوق الإنسان في التوصيات المقدمة من المكتب الموسع بشأن مواصلة تحسين تنظيم الأعمال وقررت أن تواصل الاستعراض والمناقشة لقواعدها وممارساتها في دورتها الحادية والستين. وما زالت لجنة المخدرات تستعرض أساليب عملها منذ دورتها السادسة والأربعين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وستواصل العمل بشأن هذه المسائل.

٢٠ - وكان من المزمع أن تجتمع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أيار/مايو ٢٠٠٤، أن تناقش اللجنتان أساليب عملهما امتثالا للقرار ٢٧٠/٥٧ باء. وسيضطلع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في عام ٢٠٠٥ باستعراض لأساليب عمله بوصف ذلك جزءا من الاستعراض الشامل الذي مدته خمس سنوات.

٣ - توصيات

٢١ - قد يرغب المجلس في دعوة لجانه الفنية وسائر الهيئات الفرعية ذات الصلة إلى مواصلة دراسة أساليب عملها كي تقوم على نحو أفضل بمتابعة تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، بغية تقديم تقاريرها بحلول عام ٢٠٠٥.

٢٢ - قد يرغب المجلس في أن يطلب إلى لجنة التنمية المستدامة أن تتقاسم خبراتها والدروس المستفادة لدى استكمالها لدورتها الأولى التي ستعقد في عام ٢٠٠٥.

٢ - تحسين الروابط مع اللجان الفنية بشأن التنفيذ والمتابعة المنسقَين

٢٣ - يمكن تعزيز الروابط بين المجلس ولجانه الفنية من خلال قيام اللجان بتقديم تقارير أكثر تركيزا وتحقيق مزيد من التركيز في الحوار فيما بين المكاتب.

٢٤ - إن طبيعة وجودة تقديم التقارير من اللجان الفنية وغيرها من الهيئات إلى المجلس تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. فالتقارير ما زالت أطول مما يلزم ومسائل السياسة الموضوعية مغمورة عادة في تفاصيل العمليات. والمجلس بدوره يقضي زمنا طويلا وطاقة في النظر في مسائل العمليات في حين أنه ينبغي أن يركز مداولاته على التوجيه الاستراتيجي. وقد أصدر مكتب المجلس مؤخرا مبادئ توجيهية للتوثيق بالنسبة للمجلس وهيئاته الفرعية. ومعظم هذه المبادئ مستقاة من تشريعات قائمة لدى الجمعية العامة والمجلس، وتضم خطوات جديدة للمساعدة على التحجيم المناسب للوثائق المقدمة إلى المجلس من هيئاته الفرعية وإتاحة المزيد من التركيز فيها. ويلزم أن تحدد اللجان بوضوح المسائل الهامة بالنسبة لتعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقَين للمؤتمرات.

٢٥ - والتقارير الموحدة للأمين العام بشأن أعمال اللجان الفنية ذات صلة أيضا في هذا الصدد بوصفها وسيلة لجعل دور المجلس التنسيقي أكثر فعالية بتحديد مسائل السياسة الرئيسية الناشئة عن أعمال اللجان التي تتطلب ردا منسَّقا من منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - والحوار بين المجلس واللجان الفنية من خلال الاجتماعات بين مكاتب اللجان الفنية ومكتب المجلس وكذلك من خلال مشاركة رؤساء اللجان الفنية في دورة المجلس ساعد أيضا على تحسين الاتصال بين المجلس وهيئاته الفرعية. ويمكن أن تركز الاجتماعات المقبلة على المسائل الاستراتيجية وتساعد في تحقيق مزيد من الإيضاح لدور كل هيئة في متابعة المؤتمرات.

توصيـــة

٢٧ - قد يرغب المجلس في أن يواصل تشجيع اللجان الفنية على الالتزام بالمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بتقاريرها المقدمة إليه. وعند ذلك، قد يرغب المجلس في أن يقرر أنه يتعين على اللجان أن تحدد بوضوح أكبر المسائل التي تتطلب استجابة منسَّقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا المجالات التي يستطيع المجلس أن يوفر بها توجيها إلى البرامج والصناديق والوكالات.

جيم – تعزيز الحصول على دعم منسَّق من منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ المؤتمرات

١ – تعزيز الروابط مع الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة

٢٨ – إن اتباع نهج مترابط للمتابعة المتكاملة يتطلب أن تكون أعمال المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج مرتبطة على نحو وثيق مع التوجيه السياسي العام للجمعية العامة والتنسيق الذي يجريه المجلس على نطاق المنظومة لدى تنفيذ هذا التوجيه. ولهذه الغاية، يلزم بناء صلة أوثق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. وقد طلب المجلس، في قراره ١٩٩٨/٢٧، بصورة محددة إلى المجالس التنفيذية وإلى الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، تركيز تقاريرها الـ ١٢ المقدمة إلى المجلس على المسائل المتصلة بمتابعة المؤتمرات، والتنسيق الشامل لقطاعات متعددة، والقائمة الموحدة للمسائل بالنسبة للتنسيق المحسَّن للأنشطة التنفيذية.

٢٩ – وحتى الآن، ما زالت التقارير الواردة من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى المجلس تنحو نحو تقديم المعلومات بدلا من التحليل وما زال دور المجلس مقتصرا على الإحاطة بهذه التقارير. كما عُقدت اجتماعات مشتركة للمجالس التنفيذية، وعولجت المسائل المتعلقة بإسهام هذه المجالس في الحوار السياسي مع المجلس وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لدور المجلس التنسيقي في السياسة العامة في تقرير مستقل معروض على المجلس.

٣٠ – وفي قرار ذي صلة، دعت الجمعية العامة، في الفقرة ١٣ من القرار ٢٧٠/٥٧ باء، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى أن يقدم، على أساس منتظم، إلى المجلس في جزئه المتعلق بالتنسيق، تقريرا عن الأنشطة التي قامت بها المجموعة فيما يتصل بالتنفيذ المتكامل والمنسَّق لنتائج المؤتمرات. وستقدم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى المجلس استعراضا لأنشطتها، وذلك في عام ٢٠٠٤ للمرة الأولى.

٣١ – وقد دعت الجمعية العامة، في الفقرة ٤٨ من القرار ٢٧٠/٥٧ باء، اللجان الفنية إلى النظر في مداولاتها، في الخبرة والدروس التي تستخلصها الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

٣٢ – ولهذه الغاية، قدّم الأمين العام، في تقاريره إلى اللجان الفنية بشأن أساليب عملها، عدة توصيات. فمثلا، دعا الأمين العام لجنة التنمية الاجتماعية إلى تشجيع الصناديق والبرامج على المشاركة والانخراط في عملها على نحو أكثر فعالية. كما اقترح الأمين العام أن تعد لجنة وضع المرأة طرقا ووسائل لتشجيع الكيانات في منظومة الأمم المتحدة على زيادة المشاركة، وخاصة من أجل تعزيز تركيزها الحفاز على مراعاة المنظور الجنساني ورصده. ويوجد بالتأكيد نطاق لمزيد من التفاعل بين اللجان والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج.

توصيـــة

٣٣ - قـد يرغـب المجلـس في أن يطلـب إلى كافـة هيئاتـه الفرعيـة، بمـا فيهـا المجـالس التنفيذية، أن تنظر في طرق تعزيز روابطها الموضوعية مع أعمال المجلس، لا سيما حين يتعلق ذلك بالتنفيذ المنسّق لنتائج المؤتمرات وأن يشجع لجانه الإقليمية على تعزيز أوجـه تفاعلها مع الصناديق والبرامج.

٢ - بناء علاقة أوثق مع الوكالات المتخصصة والهيئات المشتركة بين الوكالات

٣٤ - لتعزيز اتباع نهج منسّق بشأن أهداف المؤتمرات، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي بناء صلة أوثق بين مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الفنية. ولهذه الغاية، يمكن إدراج صلات مواضيعية في جداول أعمال هذه الهيئات وبرامج عملها. وإن كفالة أن تكون برامج مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة داعمة على نحو فعلي لتنفيذ التزامات المؤتمرات والأهداف الإنمائية للألفية تتطلب تعزيزا للتفاعل فيما بين الوكالات لا على مستوى الأمانات فحسب بل كذلك على المستوى الحكومي الدولي.

٣٥ - كذلك فإن النهج الذي يعتمده المجلس لاستعراض التنفيذ من خلال مواضيع شاملة لعدة قطاعات في الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية، يمكن أيضا أن تنظر فيه هيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بوصف ذلك وسيلة لتعزيز حوارها السياسي مع المجلس بشأن المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

٣٦ - كذلك ينبغي تصميم مزيد من التفاعلات المنتظمة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وأجهزته. وينبغي أن يعتمد دور التوجيه السياسي للمجلس على دعم هذه الأجهزة.

٣ - توجيه أعمال اللجان الإقليمية والإفادة منها في التنفيذ والمتابعة

٣٧ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٧ باء، اللجان الإقليمية إلى أن تقوم، بالتعاون مع غيرها من المنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية، بالإسهام، في نطاق ولاياتها، في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وبالمشاركة في مناقشات المجلس بشأن المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات المقرر مناقشتها في الدورة الموضوعية.

٣٨ - وقد سبق أن أعطيت اللجان الإقليمية ولايات محددة من المجلس بشأن متابعة المؤتمرات العالمية الرئيسية. وقد دعا المجلس، بقراره ١٩٩٨/٤٦، اللجان الإقليمية إلى مواصلة تعزيز مشاركتها الفعالة في التنفيذ على المستوى الإقليمي لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وقد أخذت التوجيهات الصادرة عن المجلس في الاعتبار ما يلي: (أ) سلطة اللجان الإقليمية على الدعوة إلى عقد اجتماعات للجمع فيما بين فئات شتى من الجهات الإنمائية الفاعلة (الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومجتمع رجال الأعمال)؛ (ب) قدرة اللجان الإقليمية على تنظيم مناسبات تستطيع فيها البلدان أن تشاطر بعضها بعضا اهتماماتها وتوقعاتها المشتركة وتتبادل خبرتها وتناقش طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالسياسات؛ (ج) طابعها المتعدد القطاعات، الذي يوليها مكانة حسنة لنشر النُّهُج الشاملة لعدة قطاعات؛ (د) اتصالاتها المباشرة مع المكاتب الإحصائية الوطنية بما يتيح لها قاعدة صلبة لرصد التقدم المحرز من خلال سلاسل البيانات والمؤشرات المقارنة.

٣٩ - وما زالت اللجان الإقليمية تزيد من تعزيز دورها في الربط بين المداولات العالمية وتدابير التنفيذ الإقليمية، مع مواصلة دعم التكامل وبناء توافق الآراء على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وقد لقيت أدوارها اعترافا في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ففي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، على وجه الخصوص، تم التشديد على أن تنفّذ حصيلته من الوثائق على المستوى الإقليمي أيضا. كما تم التشديد في مؤتمر القمة على أهمية وجود منظور إقليمي في الأعمال المقبلة للجنة التنمية المستدامة.

٤٠ - ودعت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الحادية عشرة، اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى الإسهام في عملها، خاصة بتنظيم اجتماعات إقليمية للتنفيذ، بالتعاون مع أمانتها ومع المنظمات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ومع المكاتب الإقليمية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد نظّمت اللجان الإقليمية اجتماعات سبقت انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة كما نظمت منتديات إقليمية في أثناء الدورة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤١ - كذلك شجع توافق آراء مونتيري (الفقرة ٦٣) الإجراءات الرامية إلى تعزيز دور اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية دعما للحوار المتعلق بالسياسات فيما بين البلدان على الصعيد الإقليمي لبحث مسائل الاقتصاد الكلي والمسائل المالية والتجارية والإنمائية.

٤٢ - ولم يستفد على نحو كامل بعد من الإسهام المرتقب للعمليات الإقليمية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات. فبالإضافة إلى تقييم إحراز الأهداف المتفق عليها دوليا في دورات

اللجان، يمكن اتباع صيغ أخرى للاستعراضات الإقليمية، ومنها المناسبات الخاصة، التي يمكن أن تعقد بالتعاقب مع دورات اللجان أو لجانها الفرعية ذات الصلة. وينبغي الوصول إلى القدر الأمثل من التداؤب والتلاقح في العمل على المستويات الإقليمية والعالمية. ويمكن أن تنظر اللجان في مواضيع مختارة مستعرضة تتطلب مزيدا من التنسيق والاهتمام الإقليميين فتتقاسم الخبرة في مجال الإبلاغ الإقليمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. والتنفيذ المتكامل والمنسّق على المستوى الإقليمي يتطلب أيضا مزيدا من التعاون والتنسيق الفعال فيما بين الوكالات. فاجتماعات التنسيق الإقليمي فيما بين الوكالات توفّر وسائل لتحقيق مزيد من التعاون وبناء شراكات في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل باتجاه تحقيق مزيد من التوافق في الأمم المتحدة بوصفها الجهة الرئيسية في المنظومة للحوار مع البلدان الأفريقية بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٣ - إن لدى اللجان الإقليمية مزايا استراتيجية بالنسبة للحوار الشامل لعدة قطاعات وفيما بين العديد من أصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي. وتستطيع هذه اللجان أن تواصل تعزيز الشراكة الإقليمية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص على السواء، لا سيما في المناطق التي تستدعي مزيدا من التعاون والاهتمام الإقليميين.

توصيات

٤٤ - قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القيام بما يلي:

(أ) التأكيد على دور اللجان الإقليمية بوصفها مراكز تنسيق إقليمية لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، على أن تؤخذ الأولويات الإقليمية في الاعتبار؛

(ب) طلب تعزيز التنسيق بين اللجان الإقليمية والبرامج الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، ومؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية. وينبغي أن تشترك في ذلك اجتماعات التنسيق الإقليمية المنشأة بقرار المجلس ٤٦/١٩٩٨؛

(ج) تشجيع تحقيق تعاون أكبر بين اللجان الإقليمية ولجانها الفنية، مثلا من خلال عقد اجتماعات إقليمية بشأن المسائل ذات الصلة واعتماد خطط عمل إقليمية؛

(د) الطلب إلى اللجان الإقليمية أن تعزز دورها في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بطرق منها اتباع نهج متكامل في عملها وعملياتها ذات الصلة؛

(هـ) وينبغي للجان الإقليمية أن تتناول البُعد الإقليمي للمواضيع المستعرضة الناشئة عن نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٤ - تحسين إسهام المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٥ - تبث مؤسسات أصحاب المصالح، ومجموعات الدعوة والمصالح، والمجموعات التجارية وغيرها من المجموعات الرئيسية فضلا عن المؤسسات البحثية والأكاديمية، دينامية في العملية الحكومية الدولية وتيسر صنع القرارات بشكل مستنير. فحضورها يساعد على زيادة التوعية بعمل الأمم المتحدة. وقد شكل مؤتمرا مونتيري وجوهانسبرغ وغيرهما من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة مصادر رئيسية للترتيبات الابتكارية الهادفة إلى تعزيز الشراكة وبناء التحالفات مع الجهات من غير الدول. وبغية كفالة التنفيذ الفعال والواسع النطاق، يتعين إشراك الجهات من غير الدول في آلية المتابعة عن طريق عملها في شراكة مع الحكومات والمنظمات الدولية. ويجب الاستفادة في مرحلة التنفيذ من طرائق التعاون الابتكارية التي وُضعت إعداداً لمؤتمري جوهانسبرغ ومونتيري. وتشدد الجمعية العامة، في الفقرة ٢١ من قرارها ٥٧/٢٧٠ باء، على أهمية إسهام المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ نتائج المؤتمرات.

٤٦ - ورغم الاحترام الذي تبديه العمليات التداولية للمجلس ولجانها الفنية للطابع الحكومي الدولي للمنظمة، فإنها قادرة في الوقت نفسه على تيسير بناء تحالفات بغية اتخاذ إجراءات تتعلق بالأهداف والتعهدات الرئيسية، تكون متماشية مع الخطوط العريضة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحالف بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية.

٤٧ - ويجب على منظومة الأمم المتحدة بذل جهد مطّرد في سبيل إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان، عن طريق استخدام الميزة المقارَنة الأفضل لدى كل منهم. كما ينبغي تشجيع المشاركة المتنوعة، لا سيما من جانب البلدان النامية، وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك من خلال الشبكات الإقليمية/الوطنية.

٤٨ - وفريق الأمين العام للشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني هو في صدد وضع الصيغة النهائية للنتائج والتوصيات التي توصل إليها بشأن مجمل قضية إسهامات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

دال - تعزيز العلاقة مع المؤسسات المالية والتجارية

١ - إيجاد قدر أكبر من الانسجام والتنسيق والتعاون من خلال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

٤٩ - أتاحت الاجتماعات الخاصة الرفيعة المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية منتدى فريدا لتعزيز الانسجام والتنسيق والتعاون في مجالات الاستثمار والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والديون والقضايا المتصلة بالنظم والتعاون الإنمائي. وأشرَكَ توافقُ آراء مونتيري جميع المؤسسات المعنية في عملية المتابعة. كما تسهم الأنشطة التحضيرية المتصلة بالاجتماع في تمتين الأواصر بين المؤسسات وتعزيز تحقيق فهم أكبر لمختلف النواحي المتعلقة بقضية تمويل التنمية.

٥٠ - وركز الاجتماع الخاص الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٤ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية - وبدءاً من هذا العام - مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على مجمل موضوع ''التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري''. وساعد اختيار مواضيع محددة، كالأثر المترتب على الاستثمارات الخاصة والقضايا المتصلة بالتجارة في تمويل التنمية، ودور المؤسسات المتعددة الأطراف في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والقدرة على تحمل الدين وتخفيف الديون، وهي مواضيع كانت موضع نقاش متواصل داخل المؤسسات التجارية والمالية والجمعية العامة والمجلس، في الربط بين هذه المناقشات في مختلف المؤسسات.

٥١ - ومن الأمور المبتكرة الهامة في عام ٢٠٠٤، مشاركة رئيس مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد الذي وُجهت إليه دعوة عملا بقراري الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء و ٥٧/٢٣٠. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها الجانب الحكومي الدولي للأونكتاد في هذا الاجتماع.

٥٢ - وأبدت جميع مؤسسات أصحاب المصالح، لا سيما الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمؤسسات بريتون وودز، اهتماما متزايدا بهذا المنتدى، وهو أمر بدا واضحا من مشاركة عدد كبير من المديرين التنفيذيين في الاجتماع الذي عقد يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ومع أن هذا الاجتماع أدى إلى تعزيز الحوار بين المؤسسات، فإن من الضروري كفالة تحقيق أثر

ملموس لهذه المداولات في عمل هذه المؤسسات، لا سيما في ما يتعلق بالقضايا المشتركة بين مختلف فروع توافق آراء مونتيري.

توصية

٥٣ - قد يرغب المجلس في أن يطلب إلى رئيس وأعضاء المكتب استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز أثر مداولات الاجتماع الخاص الرفيع المستوى في أعمال كل من المؤسسات.

٢ - مواصلة تعزيز الأثر المترتب على الجزء الرفيع المستوى والحوار مع رؤساء المؤسسات المالية والتجارية

٥٤ - يؤدي الجزء الرفيع المستوى للمجلس دورا هاما في توفير الزخم السياسي في بناء مجالات تنسيق دور وضع السياسات الذي تضطلع به الجمعية العامة ودعمه وتكميله. ويهدف هذا الجزء إلى معالجة المواضيع الرئيسية المتصلة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تحقيق التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة. وأظهر المجلس بشكل فعال قدرته على التعاطي مع صانعي السياسات الرفيعي المستوى، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرهما من الجهات الفاعلة. ويتعين مواصلة استغلال هذه المقدرة الكامنة. كما ينبغي استخدام القدرة على الدعوة إلى عقد الاجتماعات لجذب الوزراء وصانعي السياسات من مختلف القطاعات القادرين على معالجة مختلف القضايا المشتركة بين القطاعات. وينبغي أن يتحول هذا الأمر إلى منتدى سنوي لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن للمجلس، أثناء بتّه موضوع الجزء الرفيع المستوى، أن يبرز هذا البعد.

٥٥ - وللحوار المتعلق بالسياسات الممتد يوما واحدا الذي يجريه المجلس مع رؤساء المؤسسات المالية والتجارية دور مميز يضطلع به مقارَنةً باجتماعه الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ويشكل الاجتماع الخاص، بالصيغة التي أعيد تشكيله بها في أعقاب المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مناسبة لإجراء حوار بين الحكومات يركز على تحقيق الاتساق والتنسيق والتعاون في تنفيذ جدول الأعمال الواسع المتفق عليه في مونتيري. كما يشكل الحوار المتعلق بالسياسات الممتد يوما واحدا مناسبة للأمين العام ولرؤساء الأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لمناقشة التطورات الهامة في الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي في تحقيق التنمية.

٥٦ - وهو يتيح بذلك فرصة هامة لمناقشة الأثر المترتب على الحالة الاقتصادية العالمية في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي المطّرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وكيف يمكن وينبغي لهذا النظام أن يستجيب للحالة الاقتصادية العالمية. ويمكن لهذا الحوار في السنوات المقبلة أن يركز على مختلف أبعاد العولمة وعلى كيفية مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الظاهرة.

توصية

٥٧ - قد يرغب المجلس في أن ينظر في تركيز حواره السنوي الرفيع المستوى المتعلق بالسياسات على مختلف أبعاد العولمة وعلى كيفية تسخيره لتحقيق الأهداف الإنمائية.

هاء - مراعاة الولايات المحددة المناطة بالمجلس

١ - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٥٨ - ودعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ) إلى إشراك المجلس بقدر أكبر في العمل المتصل بتحقيق التنمية المستدامة وشددت على الدور الذي يمكن أن يؤديه في متابعة مؤتمر القمة. واتُفقَ على أن المجلس قادر على القيام بجملة أمور منها تنظيم النظر دوريا في مواضيع التنمية المستدامة في ما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك وسائل التنفيذ. وبإمكان لجنة التنمية المستدامة أن تقدم توصيات بشأن هذه المواضيع وأن تستفيد بصورة كاملة من أنشطته الرفيعة المستوى والمتعلقة بالتنسيق والتنفيذ ومن الأجزاء العامة، ليأخذ في الاعتبار من الناحية الفعلية جميع الجوانب ذات الصلة من أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٥٩ - وقد قرر المجلس، في القرار ٦١/٢٠٠٣ المتعلق ببرنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة وتنظيم وطرائق عملها، تنظيم النظر دوريا في موضوعات التنمية المستدامة المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، بما في ذلك وسائل التنفيذ، ودعا اللجنة إلى تقديم توصيات إلى المجلس بشأن هذه الموضوعات.

٦٠ - وبغية استعراض إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، يمكن للمجلس أن يكرس واحدا من أجزائه الخاصة بالتنسيق لموضوع متصل بالتنمية المستدامة وبمتابعة مؤتمر القمة.

توصية

٦١ - عملا بالولاية التي أناطها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، قد يرغب المجلس في أن ينظر في تكريس واحد من أجزائه للقضايا المتصلة بالتنمية المستدامة، بتركيزه على دور المنظومة في متابعة خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٢ - المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٦٢ - شجع توافق آراء مونتيري الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على معالجة القضايا المتعلقة بالاتساق والتنسيق والتعاون، بوصفهما متابعةً للمؤتمر، في الاجتماع الذي يعقد في فصل الربيع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي للاجتماع أن يشتمل على جزء حكومي دولي للبحث في جدول أعمال تتفق عليه المنظمات المشاركة فضلا عن إقامة حوار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٦٣ - وعملا بالولاية التي أناطها توافق آراء مونتيري، ركز الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس هذا العام مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، على موضوع تحقيق الاتساق والتنسيق والتعاون. وفي أعقاب مشاورات واسعة النطاق، اختار المجلس والمؤسسات المعنية الأخرى أيضا مواضيع محددة لتكون موضع مناقشات مركزة خلال اجتماعات الطاولات المستديرة الست. وقد شارك رئيس مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد في هذا الاجتماع للمرة الأولى.

٦٤ - وطبقا لما هو منصوص عليه في توافق آراء مونتيري، عُقدت جلسات استماع غير رسمية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص قبل انعقاد الاجتماع بشهر تقريبا. ولم تجرَ فقط إتاحة موجزات عن جلسات الاستماع، بل دُعيَ أيضا ممثلون عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى المشاركة لإبداء آرائهم خلال الاجتماع.

٦٥ - وكان مستوى الحضور والمشاركة الفعالة من جانب جميع المؤسسات مشجعا إلا أن معظم المشاركين اتفقوا على ضرورة تعزيز الأثر المترتب على هذا الاجتماع في الخطوات الجاري اتخاذها تنفيذاً لتوافق آراء مونتيري. ويمكن صب تركيز الاجتماع بقدر أكبر على القضايا المواضيعية كما بالإمكان إجراء متابعة للتعامل بين أعضاء المجلس والكيانات ذات الصلة من مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٣ - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٦٦ - حددت أقلُ البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، الجمعيةَ العامة والمجلسَ بوصفهما هيئتي الأمم المتحدة الرئيسيتين لاستعراض تنفيذ البرنامج.

٦٧ - وأدرج المجلس في مقرره ٣٢٠/٢٠٠١ بندا فرعيا عنوانه ''استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا'' في إطار بند جدول أعماله العادي المعنون ''التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة''.

٦٨ - و في عام ٢٠٠٤ سيعكف جزءان من الأجزاء الأربعة الرفيعة المستوى من دورة المجلس الموضوعية (الجزء الرفيع المستوى وجزء التنسيق) على مواضيع متصلة بقضايا أقل البلدان نموا. ويشكل ذلك جزءا من جهود المجلس الرامية إلى مواصلة الأخذ بنهج متسق وشامل لاستعراض تنفيذ برنامج العمل. وكانت جميع الأعمال التحضيرية (سلسلة الطاولات المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددي الأطراف حول تعبئة الموارد وإيجاد مناخ مؤاتٍ للقضاء على الفقر) للجزء الرفيع المستوى الذي عُقد في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٤ موجَّهة نحو النظر في موضوع الجزء الرفيع المستوى للمجلس في سياق برنامج عمل بروكسل كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا. وتطرق أيضا الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لقضايا متصلة بأقل البلدان نموا/البلدان المنخفضة الدخل وشجع على الربط بين برنامج العمل والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٦٩ - وبالنظر إلى أن برنامج العمل يشكل إطارا للشراكات، اكتسى الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في استعراض تنفيذه أهمية حيوية. فخلال كل من الجزء العام لعام ٢٠٠٣ والأعمال التحضيرية للجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٤، نظم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأمانة المجلس عددا من المناسبات الإقليمية ومنتدى عالميا بمشاركة فعالة من تلك الجهات.

توصية

٧٠ - قد يرغب المجلس في أن ينظر في إطلاق تحالف عالمي لمبادرات الشراكات المتصلة بمتابعة برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، لما من شأن ذلك أن يساعد في تعزيز التنفيذ المنسق.

٤ - برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في سياق إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر

٧١ - عقد المؤتمر الوزاري الدولي لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ واعتمد برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي. وبرنامج العمل موجَّه لاتخاذ إجراءات ومركَّز ويدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة قابلة للقياس في خمسة مجالات ذات أولوية هي: (أ) المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر (ب) تطوير الهياكل الأساسية (ج) التجارة الدولية وتيسير التبادل التجاري (د) تدابير الدعم الدولي (هـ) التنفيذ والاستعراض. ونظرا إلى تخصص مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة واللجان الإقليمية والمؤسسات الدولية والإقليمية والمهنية الأخرى في جوانب مختلفة من إنشاء أنظمة فعالة للنقل العابر، تُعتبر أنشطةُ المتابعة المنسقةُ والمتسقةُ حيوية للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل هذا. وعملاً بالفقرة ٤٩ من برنامج العمل، ستجري الجمعية العامة استعراضا شاملا لهذا التنفيذ وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء. ودعا البرنامج في الوقت نفسه إلى إشراك وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة مشاركة فعالة في تنفيذ ومتابعة برنامج العمل. لذا ينبغي للاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة لتنفيذ برنامج العمل أن يكون مترابطا ومنسقا بشكل وثيق مع المجلس وهيئاته الفرعية، بما فيها اللجان الفنية.

توصية

٧٢ - قد يرغب المجلس في أن يطلب إلى هيئاته الفرعية أن تعمل، حسب الاقتضاء، على تعزيز تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

واو - إسهام المجلس في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥

٧٣ - شددت الجمعية في الفقرة ٧٥ من قرارها ٢٧٠/٥٧ باء على وجود مجال لعقد حدث رئيسي في عام ٢٠٠٥، وربما استعراض شامل، علما بأن الجمعية العامة قررت أن

تقوم في عام ٢٠٠٥ باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات المتعهَد بها في الإعلان بشأن الألفية، وذلك على أساس تقرير شامل للأمين العام.

٧٤ - وقررت الجمعية العامة، بقرارها ٢٩١/٥٨، أن تعقد في عام ٢٠٠٥، في بداية الدورة الستين للجمعية، اجتماعا عاما رفيع المستوى للجمعية يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات. ويتوقع أن يجري هذا الحدث الرئيسي استعراضا شاملا للتقدم المحرز في ما يلي: (أ) تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان بشأن الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والشراكة العالمية اللازمة لتحقيقها، (ب) التنفيذ المتكامل والمنسق، على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي لنتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن الطرائق المقترحة لهذا الحدث الرئيسي وعن شكله وتنظيمه لكي تنظر فيه الجمعية وتتخذ قرارا نهائيا في هذا الشأن، مع الأخذ في الاعتبار المشاورات المفتوحة التي سيجريها رئيس الجمعية.

٧٥ - وبالإضافة إلى هذا الاستعراض، من المقرر أن تنظم الجمعية في عام ٢٠٠٥ الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي يجرى كل سنتين. ولدى التخطيط لذلك الاجتماع العام الرفيع المستوى، من الضروري كفالة الجمع بطريقة مرنة ومتسقة بين هذه العناصر الثلاثة، وهي تنفيذ نتائج المؤتمرات، ومتابعة إعلان الألفية وقضية تمويل التنمية. كما ينبغي اتخاذ قرار بشأن توقيت انعقاد الحوار والجلسة العامة الرفيعة المستوى مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الترويج لإبداء قدر أكبر من الالتزام في ما بين صانعي السياسات الرفيعي المستوى الذين يتعاطون بالتنمية بمختلف أبعادها.

٧٦ - ويمكن للمجلس ولأجهزته الفرعية أن يضطلعا بدور هام في التحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر لعام ٢٠٠٥. كما يمكن الطلب إلى المجلس المساهمة في استعراض تنفيذ إعلان الألفية من خلال التركيز على التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أيضا للهيئات الفرعية التابعة للمجلس، ولا سيما اللجان الفنية، أن تسهم في هذا العمل عن طريق التركيز على مختلف جوانب الأهداف الإنمائية ذات الصلة بمجالات الأنشطة التي تضطلع بها.

توصيتان

٧٧ - **أوصى الأمين العام بموضوع "تحقيق الأهداف الإنمائية للمؤتمرات العالمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية - التحديات والفرص" للجزء الرفيع المستوى للمجلس لعام**

٢٠٠٥، الذي قد يرغب المجلس في اعتماده بغية الإسهام على نحو موضوعي في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة.

٧٨ - قد يرغب المجلس في أن يطلب إلى لجانه الفنية والهيئات الفرعية الأخرى ذات الصلة الإسهام في الجزء الرفيع المستوى للمجلس وغيره من الأجزاء التي تعنى بالمواضيع المتصلة بالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠٠٥.

الحواشي

(١) قررت الجمعية العامة بقرارها ٢٩١/٥٨، أن تعقد في عام ٢٠٠٥ اجتماعا عاما رفيع المستوى للجمعية العامة يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات.